

كلمة ذ مـــــحمد بنـــعليلو

رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

خلال المؤتمرالسنوي لهيئات مكافحة الفساد IAACA مراكش 25_11_2026

السيد رئيس الجمعية الدولية لهيئات مكافحة الفساد،

السيد رئيس النيابة العامة بالمملكة المغربية؛

السيدة المديرة بالنيابة لشعبة شؤون المعاهدات بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،

السيدات والسادة رؤساء هيئات مكافحة الفساد والنيابات العامة، الأصدقاء والزملاء الأعزاء،

حضرات السيدات والسادة.

يسعدني، باسم الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، أن أرحب بكم في المملكة المغربية، في مدينة مراكش، مدينة التاريخ الحي وتلاقي الثقافات، المدينة التي تعتز باستضافة مؤتمر جمعيتنا في الذكرى العشرين لتأسيسها؛ متوجها بالشكر إلى السيد الرئيس والصديق **داني ووو ينغ مينغ**، مفوض اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد بهونغ كونغ وفريق عمله، على جودة التنسيق خلال كل مراحل الإعداد لهذا المؤتمر. كما أرحب بمشاركة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في شخص **الصديقة بريجيت ستروبل-شو** مثمنا دور المكتب في المواكبة الدائمة لجهود تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

السيدات والسادة؛

إن استضافتنا لهذا المؤتمر بقدر ما تعكس المكانة التي أولاها الدستور المغربي للوقاية من الفساد ومحاربته، بقدر ما تجسد انخراط المملكة المغربية، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في الجهود الدولية لترسيخ النزاهة، وصون مقومات دولة القانون، وضمان ثقة المواطن في مؤسساته، وبحقه في أن تُتخذ القرارات العمومية على أساس المصلحة العامة.

السيدات والسادة

نجتمع اليوم في مراكش لنحتفي بمرور 20 سنة من العمل المشترك، ومعها أستحضر أولى علاقاتي مع الجمعية الدولية لهيئات مكافحة الفساد، بمناسبة مؤتمرها السنوي **الثاني**، وبين المناسبتين أقف شاهدا على الكم الهائل من المكتسبات التي تم تحقيقها، وما أتاحه لنا العمل المشترك **من ثقة** بين مؤسسات تختلف في تجاربها واختصاصاتها، لكنها تلتقي في مسؤوليتها في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته.

وعلى هذا الأساس، أعتقد أن خير ما نستقبل به العقد المقبل من عمل جمعيتنا هو أن ننظر إلى المستقبل، مستقبل عملنا المشترك، وأن نضع الثقة التي راكمناها خلال العقدين الماضيين، في خدمة مسؤولية تتجاوز زمن ولاياتنا، لتطال **مسؤوليتنا تجاه الذين ستتحدد شروط حياتهم بقرارات نتخذها اليوم، من غير أن يكون لهم صوت فيها.**

أعتقد أن من واجبنا، أن نطرح، في افتتاح هذا المؤتمر، أسئلة بديهية في صميم مسؤوليتنا المشتركة، حول **كيفية جعل النزاهة حاضرة في القرارات التي تحدد مصير مواردنا الطبيعية، وحول كيفية تقييم السياسات العمومية ذات**

الصلة، ولكن أيضا من واجبنا أن نطرح سؤال ضمان حقوق الأجيال القادمة في كل ما نقوم به ؟

حضرات السيدات والسادة،

لقد حرصنا على أن نبدأ أشغال مؤتمرنا هذا بقضية **النزاهة في حماية البيئة والموارد الطبيعية والعمل المناخي، لما** لهذا الاختيار من دلالات بالغة، فحين يرتبط حق استغلال الموارد الطبيعية بالمصالح الخاصة أو بإجراءات ريعية، وحين تصرف التمويلات المناخية بعيدا عن الغرض الذي خُصصت له، فإن ما يُنتزع من المصلحة العامة يتجاوز قيمة المال المهدور إلى المساس بالحق في التنمية. وكلفة إصلاح الضرر فيه قد تكون عابرة للأجيال، **ومن حق الأجيال القادمة علينا أن نصون الموارد التي ستقوم عليها حياتهم، وأن نحفظ لهم القدرة على تقرير خياراتهم.**

أكيد هنا أن الوفاء بهذا الحق متوقف على مدى قدرتنا على كشف الضرر في وقت يسمح بمنعه، وعلى استعدادنا لقياس أثره ومراجعة القرارات المتسببة فيه؛ وهنا بالضبط تلتقي قضايا مؤتمرنا هذا التي تجمع بين النزاهة البيئة، وقياس الفعالية، والمكافحة الذكية؛ فإذا استطعنا، بفضل تعاون مؤسساتنا أن نجمع بين هذه المكونات الثلاثة، أصبح سؤال وقف الضرر، ومسألة إعمال القانون حيث تقوم موجباته، ومبتغى إصلاح الثغرات التي تتيح تكراره، (أصبح كل ذلك) جزء من نجاحنا المشترك القابل للقياس.

فالقدرة على التدخل في وقت مبكر، والقدرة على بيان أثر تدخلنا، والالتزام بضمانات القانون، مسؤوليات مترابطة يتوقف بعضها على بعض.

ولن نستطيع الوفاء بهذه المسؤوليات إذا بقيت المعرفة متفرقة خلف الحدود القطرية وبين الهيئات والمؤسسات المتعددة، وحبيسة الولايات القضائية المختلفة. فتعدد خلفياتنا مصدر غنا ومستوى الثقة التي راكمتها جمعيتنا بين مؤسساتها يتيح لنا أن نتفق على ما يمكن إنجازه معا من مواقعنا المختلفة.

حضرات السيدات والسادة،

أود، في الذكرى العشرين لجمعيتنا، أن أدعو في افتتاح هذا المؤتمر، إلى مواصلة العمل بيننا نحن المؤتمرون، على الأسئلة التي يطرحها برنامج مراكش, وأتطلع إلى أن تتيح لقاءاتنا المقبلة تقاسم نتائج مبادرات اتخذتها مؤسساتنا لحماية الموارد الطبيعية، وتقييمات تساعده على الحكم على فعالية سياسات تدبيرها، وتجارب تبين كيف يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي لصون حقوقنا البيئية.

إن ما ينتظره الناس منا في المواضيع المطروحة على طاولة النقاش اليوم، لا يخرج في صيغته العامة عن مبتغى **أن تُدار الموارد الطبيعية المشتركة لمصلحة المواطن، وأن نستطيع بيان ما حققته سياساتنا، وأن تظل حقوقهم مصونة كلما اتسعت قدرة مؤسساتنا على التدخل.**

السيدات والسادة،

بعد عشرين عاما من بناء الثقة بين مؤسساتنا، أتطلع إلى أن يُذكر لقاء مراكش بما أتاحه لنا من قدرة على العمل معا في وقت تزداد فيه كلفة التأخر. فكل مورد نصونه من الاستنزاف، وكل قرار نصححه قبل أن يستفحل ضرره، يوسّع ما نتركه للأجيال القادمة من فرص. وتلك، في تقديري، مسؤولية تستحق أن نجعل منها أحد وجوه التزامنا المشترك في السنوات المقبلة.

أجدد الترحيب بكم في المملكة المغربية، وأتمنى لأعمال مؤتمرنا كامل التوفيق والنجاح.

شكرا لكم.

محمد بنعليلو

رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها